خيار الواثقين

حميد الموسوي

لماذا يتمسك البعض بالقائمة المغلقة ويصر على اجراء الانتخابات المقبلة وفق آلية ونظام القائمة المغلقة رغم تعالي الرفض الشعبي لها؟!.

الم تكن تجربة انتخابات مجالس المحافظات – والتي اجريت حسب نظام القائمة المفتوحة- كافية؟! وهل هناك أجل وأجمل من المكاشفة والوضوح والعمل في النور وتحت الشمس؟

لاشك ان الحركة او الحزب الذي سيشارك في الانتخابات وفق نظام القائمة المفتوحة سيتحمل مسؤولية الاشخاص الذين سيطرح اسماءهم للترشيح ويعرف قواعده الجماهيرية بهم وبذلك سيكون ملزما بدقة اختيار تلك الشخصيات كفاءة وامانة ونزاهة واخلاصا وماضيا نظيفا وسمعة طيبة وقبل هذا وذاك الوطنية والابتعاد عن التطرف الا في حب العراق والتحيز والتعصب له تحت اي ضغط واية ظروف. ومن هنا فان الحزب او التجمع او الحركة سيكون مطمئنا لمرشحيه وناخبيه وسيتقبل النتائج – سلبا او ايجابا- بروح رياضية عالية وشفافة وخاصة اذا اجريت الانتخابات في ظروف امنية هادئة واجواء نظيفة وشفافة. وكذلك الشخص المرشح. وفي كلتا الحالتين – الفوز او الاخفاق- فان القائمة المشاركة في الانتخابات ستعيد تقويم وضعها:

ففي حالة الفوز ستتعرف على حجمها الحقيقي في المنظور الجماهيري وستعمل جاهدة على تعزيز علاقتها بقواعدها وكسب المزيد من ثقة الناس وتأييدهم من خلال التفاني والاخلاص بتقديم الأفضل والانجع من الحلول للازمات والمشاكل وتقديم اولويات المشاريع الخدمية والاقتصادية والصحية والتربوية واظهار الاخلاص والنزاهة في كل خطوة. جاعلة من الفوز حافزا للتقرب من قلوب الناس وكسب رضاهم ودعمهم متخذة من هذا الدعم والاسناد سلما لتحقيق الاهداف والمصالح الوطنية العليا وبذلك تهيمن على معظم الاصوات السائدة في كل الدورات الانتخابية المقبلة شريطة ان لايدفعها الغرور الى الانفراد بالسلطة والتخلي عن ثوابتها الوطنية والتنصل من التزامها امام شعبها بشكل عام وقواعدها بصورة خاصة.

واما في حالة الفشل فان تلك القائمة ستحاكم نفسها باستعراض برنامجها الانتخابي وتطبيقاته الميدانية وتحديد اسباب الاخفاق وتشخيص نقاط الضعف والاداء وغربلة مرشحيها الذين طرحتهم للتصويت والاستفادة من حصول بعض الاخطاء واستحصال الدروس والعبر استعدادا للدورات الانتخابية التي ستتكرر كل اربع سنوات بفضل التجربة الديمقراطية التي ثبتت وسترسخ مع مرور كل محطة انتخابية جديدة.

وامام سمات وارهاصات الحالتين المتحققتين من التصويت –حالة الفوز او الاخفاق- واللتين ستفرزهما نتائج الانتخابات حسب نظام القائمة المفتوحة نرى ان لاغالب ولامغلوب ولارابح ولاخاسر في عملية انتخابية بهذه الشفافية وهذا الوضوح، اذ ان الطرفين سيخرجان بحصيلة نهائية لعل ابرز مصاديقها:

1- سيعرف كل طرف موقعه وحجمه وتأثيره في الساحة العراقية الجديدة.

2- سيتحمل الطرفان نوعاً من المسؤولية التأريخية والوطنية كل حسب موقعه ومركزه القيادي او المعارض.

3- سيكون الطرفان في حل امام قواعدهما الجماهيرية كونهما قدما مايستطيعان فعله تحت الشمس ولم يلجأ للتآمر او خداع الجماهير بسلوك النفاق السياسي او العمل في الظلام وخلف الكواليس.

4- بما ان اللعبة السياسية متعددة الاطراف كما هو الحال في جميع الانظمة الديمراطية في العالم –فاذا حقق طرف معين نسبة عالية من الاصوات فهذا لايعني الكمال كما انه لايعني نهاية المطاف بالنسبة للاطراف الاخرى طالما ان الجميع يؤمنون بالتداول السلمي للسلطة.

بعد كل ما تقدم مضاف اليه وسابق له اصرار الشعب العراقي بكافة مكوناته وبغض النظر عن ميولهم واتجاهاتهم واهوائهم على اعتماد القائمة المفتوحة في الانتخابات المقبلة. وجاء صوت المرجعيات الدينية وعلى راسها سماحة اية الله السيد علي الحسيني السيستاني مؤيداً ومتضامناً مع اصوات العراقيين. نقول بعد كل ذلك ان من يتمسك بخيار القائمة المغلقة يضع نفسه في دائرة الشك والتهمة والظن، ويعرض ثقته بنفسه وثقة الجماهير بطروحاته للاهتزاز وربما سيدفع قواعده الجماهيرية للعزوف عن المشاركة في العملية الانتخابية او اللجوء الى انتخاب شخصيات معروفة في القوائم المفتوحة.

الناخب الخائب..والنائب السائب.. والإعلام الصائب!

محمود حمد

يتولى الاعلام دورا جوهريا ومحوريا في تنقية الاجواء الانتخابية لاي شعب يتطلع الى التنمية الشاملة المستدامة... وأولى مهام ذلك الاعلام المسؤول هي..

تحديد التساؤلات التي تجول في عقول وقلوب الناخبين وبلورتها على هيئة محاور عامة ذات هدف تنموي واستقصاء الاجابات الموضوعية والموثقة عنها... حيث ستركتز الى إجاباتها مختلف الإستنتاجات والمواقف التي سينتهجها الناخبون عند إختيار المرشحين للدورة المقبلة ..سواء كانوا أشخاصا أم كتلاً أم قوائم انتخابية..لان تلك الإجابات تشكل المعيار الواقعي لدور كل طرف في ماأنجز او فيما أعيق من قوانين!..

والبوصلة التي سيسترشد بها الناخب عندما يستعد لاختيار مرشحه الذي يضع اسمه في صندوق الاقتراع..

وليس تلك المصاخبات بين المرشحين في وسائل الاعلام.. او المزايدة بالشعارات الطنانة .. والمقولات المجوفة.. والصور الفاقعة الالوان..والخيوط السحرية بين الأرض والسماء!

وفي ــ الديمقراطيات ــ التي يحترم فيها النواب ناخبيهم.. يلتزم مجلس النواب باضاءة ملفاته التي ترتبط بمصالح الشعب وبدور أعضاء المجلس..ومن هنا لابد أن تتظافر جهود هيئة رئاسة مجلس النواب ووسائل الاعلام ــ دون تعتيم او إخفاء أو تحريف ــ من أجل الإجابة على التساؤلات التي تتبلور اليوم في اجواء ماقبل انطلاق الحملة الانتخابية..لكي تنبسط أمام الناخبين مساحات التجربة للسنوات الأربع الماضية ــ المثمرة والعقيمة ــ وينجلي عنها دخان التستر ــ التوافقي ــ الذي أهدر الطاقات والأموال والأزمنة الثمينة من عمر المواطن والوطن..

من اجل فتح الآفاق أمام مجلس نيابي جديد خال من أدران الطائفية والعرقية وبريء من المسؤولية عن دماء وثروات العراقيين.. ومؤهل لقيادة عملية التنمية التشريعية والرقابية.. لضمان انتاج حكومة كفوءة ونزيهة وقادرة على إعمار الوطن واستكمال سيادته.. وإنعاش حياة المواطن..

لذا.. ندعو رئاسة مجلس النواب ــ كجزء من حق الناخبين عليها وواجب دستوري ــ وندعو وسائل الاعلام كأحد أهم مسؤولياتها تجاه الشعب ..ان ينفضوا الغبار عن التساؤلات المريرة التي شغلت وتشغل عقول العراقيين.. على مدى السنوات الاربع من عمر المجلس.. ووفق منهجية قابلة للقياس ومُنتجة للمواقف التطويرية..

وكالتالي:

منجزات مجلس النواب

ماهو عدد الجلسات التي عقدها المجلس؟..ماهو عدد الجلسات التي لم يكتمل النصاب فيها؟..ماهو عدد المشاريع التي إقترحها المجلس على الحكومة "لائحة بعناوين تلك القوانين"؟.. ماهو عدد مشاريع القوانين التي تسلمها المجلس من الحكومة "لائحة بعناوين تلك القوانين"؟.. ماهوعدد مشاريع القوانين التي اقرها المجلس "لائحة بعناوين تلك القوانين"؟.. "الفترة الزمنية التي استغرقها اقرار كل قانون"؟ .. .ماهوعدد مشاريع القوانين التي أعادها المجلس للحكومة "لائحة بعناوين تلك القوانين"؟.. ماهو عدد مشاريع القوانين التي أعادها المجلس للحكومة ولم تعدها الحكومة للمجلس "لائحة بعناوين تلك القوانين"؟.. ماهو عدد مشاريع القوانين التي تمت قراءتها الاولى او الثانية ولم تقر "لائحة بعناوين تلك القوانين" و"الفترة الزمنية التي استغرقتها من القراءة الاولى لكل قانون الى نهاية الدورة الانتخابية ولم يقر"؟

ماهي انجازات لجان المجلس

ماهو عدد الاجتماعات المقررة لكل لجنة؟.. ماهوعدد الاجتماعات التي عقدتها كل لجنة؟.. ماهو عدد القوانين التي اقترحتها كل لجنة " لائحة بعناوين تلك القوانين ــ مع ذكر مصيرها "؟.. ماهوعدد المشاركات لكل عضو لجنة؟ .. ماهوعدد غيابات كل عضو لجنة؟ .. ماهو عدد المقترحات التي قدمها كل عضو في اللجنة؟.. ماهو عدد النشاطات الخارجية لصالح الناخبين التي قام بها كل عضو لجنة؟

منجزات النواب كأعضاء في المجلس

ماهو العدد الاجمالي لجلسات المجلس خلال الفصول التشريعية المنصرمة؟.. ماهو عدد الجلسات التي حضرها كل العضو؟ .ماهو عدد مشاركات العضو خلال جميع جلسات المجلس؟

.. ماهو عدد المقترحات التي قدمها العضوخلال جميع جلسات المجلس؟.

الكشف عن ميزانية المجلس

ماهي الميزانية الاجمالية المقررة لمجلس النواب؟.. ماهي ميزانية رواتب ومخصصات وامتيازات كل عضو؟.. ماهي قيمة المبالغ التي صرفت للوفود والسفرات واهدافها وجدواها؟ .. ماهي قيمة المبالغ التي صرفت للنشاطات الداخلية وابواب صرفها وجدواها؟.. ماهو الموقف المالي من النواب المتغيبين والمتسيبين والجائلين في العواصم الاجنبية والاقليمية؟

ان رئاسة المجلس ومعها وسائل الاعلام عندما تجيب عن تلك التساؤلات بوضوح وموضوعية ودقة. سوف تقدم خدمة أساسية للناخبين..للتعرف على دور اعضاء المجلس المعيقين لدوره التشريعي والرقابي خلال الدورة الانتخابية الموشكة على الانتهاء .. وتساعد الناخبين على أجتناب خطيئة اعادة إنتخاب هؤلاء النواب وامثالهم ..

من: المُتَرَفعين على مقام المجلس،، المتغيبين، المتخندقين بكهوف الطائفية والعرقية، للنفعيين الباحثين عن الامتيازات والارتزاق غير المشروع،الطفيليين الراقدين بفيء المجلس. تلك هي الاسئلة الجوهرية التي ينبغي ان يركز عليها الاعلام لاضاءة التجربة النيابية للسنوات الاربع الماضية..وفتح آفاق دورة نيابية منتجة تنموية ومسؤولة..

قراءات

الصحفيون.. والسياسيون

كريم خلف حسين

اردت ان يكون لعنواني هذا مغزى ومدخل في الموضوع وان اصوره بالمشهد السياسي الحالي والمؤسسات الدستورية والسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية العاملة وفق الدستور واستقلالية كل سلطة عن الاخرى والترابط فيما بينهما في معترك العمل السياسي.

الصحفيون سلطة مراقبة محايدة تمثل السواد الاعظم للشعب هدفهم نقل الحقيقة واستنساخ رؤى وتصورات السياسيين في نشاطاتهم ومحافلهم الحزبية اليومية والشهرية. والسياسيون هدفهم طرح برامجهم لاستقطاب شرائح المجتمع وتنبيه لهذا البرنامج على حساب ذلك وهنالك كتل سياسية وائتلاف وشخصيات مستقلة تعمل بوتيرة واحدة تتصاعد كلما قرب موعد الانتخابات المعلوم في السياسة انما يخفى هو المعول عليه وما يظهر لايمثل الحقيقة احيانا، فكيف يتعاطى الرأي العام مع هذه المسألة وتحديد موقف بخصوصها.

ان من يحدد ذلك هو الصحافة والصحفيون من خلال اللقاءات والمؤتمرات والتحقيقات وفي كل الوسائل الاعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية. وتنقل بحرفيه ومهنية ويأتي دور المتلقي في تحديد استنتاجاته وتصوراته وحسب وعي المتلقي فردا وشعباً.

في البلدان المتقدمة للاعلام دور في اسقاط حكومات وتأليب الرأي العام ضد شخصيات واحزاب وحسب مواقفهم وبرامجهم.

ان العلاقة بين الصحفيين والسياسيين هي كالاتي:

الصحافة هدفها المراقبة والتوجيه بحياد لاشراك الشرائح الاجتماعية في الحقيقة لانها تهتم بمصيرهم في الوطن والسياسة كلما تثبت مبادئ معتدلة وقريبة من الشعب نجحت وكلما ابتعدت فشلت. نتمنى للسياسة والسياسيين تبني مصالح شعبهم ولم جرحهم النازف. ونتمنى للصحافة التألق والحرفية والمهنية والموضوعية في نقل الحقائق لا غير.

الاصلاح السياسي وعلاقته بالوحدة والديمقراطية في التنظيم السياسي

بقلم: خوشابا سولاقا

بما أن كل تنظيم سياسي هو وسيلة للتعبير عن تطلعات وطموحات الناس في المجتمع ويكون في ذات الوقت وسيلة لتحقيق تلك التطلعات والطموحات من خلال العمل الجماعي المنظم، وبما ان هذه التطلعات والطموحات في حالة تغير بصورة دائمة ومستمرة مع تغير وتطور الحياة الاجتماعية عليه فان وسائل تحقيق تلك التطلعات والطموحات والتي هي المؤسسات السياسية المتمثلة في التنظيمات والأحزاب السياسية والمؤسسات الاجتماعية المتمثلة في مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، هي الأخرى يجب أن تتغير وأن تتطور وأن تطور آليات عملها ورؤاها وأفكارها تجاه هذه التغيرات الحاصلة في المجتمع وفقاً لذلك لكي تتمكن من إكتساب القدرة والديمومة للاستمرار بعملها بشكل متوازي مع متغيرات الحياة الاجتماعية وبعكسه تكون قد حكمت على نفسها بالموت. من خلال هذه الرؤية لواقع التغير في الحياة وعلاقته بالانسان الذي يشكل الهدف والوسيلة لهذا التغير يصبح العمل في تغيير طبيعة البنى الفوقية المتمثلة في الثقافة والفنون والأدب والفكر والفلسفة والسياسة والعلاقات الاجتماعية بين الناس في عملية التغيير والاصلاح الاجتماعي بمختلف أشكاله في الحياة أمر لابد منه لأن هذا هو منطق العقل السليم وإرادة سنة مسيرة الحياة وبعكسه لا يمكن أن تستمر الحياة في مسيرة تقدمها التصاعدي نحو ذرى المستقبل الأفضل والأكثر إشراقاً وتطوراً.

عليه فأن عملية الاصلاح في البنى التحتية والفوقية للتنظيم السياسي مهما كانت طبيعته الفكرية وأيديولوجيته، من حيث ضرورة تغيير كوادر الهيئات القيادية وإعادة صياغة الأفكار والرؤى والمنطلقات النظرية للتنظيم السياسي وأن يكون ذلك خاضع إلى إعتبارات المصلحة العامة للأمة والشعب والوطن والتنظيم وليس إلى إعتبارات مصالح الخصوصيات الضيقة، عندها يكون إجراء وتحقيق الاصلاح مطلب جماهيري وأمر حتمي وواجب مفروض على التنظيم السياسي بموجب ما تقتضيه لوائح التنظيم التي تحكم وتوجه عمله، ولكي يتحقق ذلك وبالشكل الذي ينعكس إيجابياً على مسيرة التنظيم السياسي في التقرب والترابط العضوي بين كوادره بمختلف مستوياتهم من جهة وبينه وبين الجماهير الشعبية من جهة أخرى، عبر آليات الحوار والنقاش الديمقراطي الحر الشفاف والمفتوح وبروحية رفاقية ديمقراطية بعيدة عن القسر والاجبار ومصادرة الحريات في طرح الأراء وتوجيه الانتقادات البناءة مع إحترام الأراء المخالفة للرأي السائد في ظل إطلاق حرية الرأي والرأي الآخر عندها يكون الاصلاح هو الاصلاح السياسي المطلوب لأختيار أفضل وأجدر وأنضج الكوادر للهيئات القيادية لقيادة التنظيم السياسي في المرحلة التأريخية المعينة. عملاً بالقول "لكل مرحلة تأريخية من النضال السياسي أشخاصها المناسبين"، وبالتالي تكون إمكانية المحافظة على الوحدة الفكرية والتنظيمية للتنظيم السياسي وترسيخ قوة الممارسة الديمقراطية في صفوف التنظيم بين مختلف مستويات كوادره أمراً واقعاً ومحتوماً.

إن إعتماد هكذا أسلوب وسلوك مثل هذا النهج في عملية الاصلاح هي التي تقود التنظيم السياسي إلى تحقيق الأهداف الستراتيجية المرسومة له. والعكس ليس إلا مجرد فوضى عشوائية ومراهقة صبيانية سياسية غير ناضجة لا تؤدي إلا إلى خراب وتدمير مرتكزات البنى التحتية والفوقية للتنظيم السياسي.

ولغرض تقريب الصورة أكثر إلى مدى دائرة الرؤية الذهنية للقارئ الكريم والمتتبع لشؤون العمل السياسي المنظم ندخل في جزء من التفاصيل حول العلاقة العضوية الجدلية بين الوحدة الفكرية والتنظيمية والممارسة الديمقراطية في التنظيم السياسي في ظل عملية الاصلاح السياسي الموجهة الاجراء مع الأخذ بنظر الاعتبار الظروف الذاتية للتنظيم والظروف الموضوعية المحيطة في المرحلة التأريخية القائمة على أرض الواقع.

إن أهم المبادئ الأساسية في التنظيم السياسي مهما كانت طبيعته الفكرية وبنيته الاجتماعية، هما مبدأين يرتبطان ببعضهما البعض إرتباطا عضويا مباشرا وهما "الوحدة الفكرية والتنظيمية" و "الممارسة الديمقراطية" ويشكلان ميدآن أساسيان في حياة وعمل التنظيم السياسي بسبب العلاقة الجدلية بينهما في الحياة العملية على أرض الواقع.

لا شك أن للوحدة الفكرية والتنظيمية للتنظيم السياسي، أي بمعنى وحدة الارادة والفكر والعمل لا سيما في الهيئة القيادية دوراً عظيماً وفعالاً وحاسماً في تحقيق والمحافظة على قوة التنظيم السياسي وبالتالي قدرتها على التحرك بحيوية وفعالية أكبر، ولا ريب أن للانضباط التنظيمي أي "الانضباط الحزبي" النابع من الوعي الذاتي لضرورته في الحياة التنظيمية وليس ذلك الضبط المفروض قسراً على العضو في التنظيم كسياق عمل وفرض تنظيمي، له دوره الهام في خلق هذه الوحدة في الارادة والفكر والعمل في الهيئة القيادية مهما كانت تسميتها في التنظيم المعني. ولكن ما يحصل في التنظيمات ذات الفكر والتوجه الشمولي، كثيراً ما توضح مسألة العلاقة في ما بين الأمرين، أعني العلاقة بين ممارسة الديمقراطية داخل الهيئة القيادية ووحدة الهيئة في نشاطها التنظيمي، على نحو متعارض وترسم لها معادلة عكسية، أي على العكس ما من المفروض أن تكون عليه في حالة العلاقة الجدلية.. أي كلما زادت الممارسة الديمقراطية في العمل التنظيمي قل الالتزام بالرأي والارادة الموحدين والعكس أيضا كلما جرى التأكيد على وحدة الفكر والارادة والرأي في نشاط الهيئة القيادية للتنظيم قلت بالمقابل ممارسة الديمقراطية والتعبير عن رأي الفرد والمبادرة الفردية وجرى التجاوز على حق المجموعة المخالفة وقمع رأيها بحجة المحافظة على وحدة الضبط التنظيمي في التنظيم وبالتالي صيانة وحدة التنظيم الحزبي.

إن بروز الخلافات في الرأي في الهيئة الحزبية الواحدة أمر طبيعي وظاهرة صحية وأمر مألوف، وفي العادة لا يجري التوصل إلى الآراء الموحدة إلا عبر الحوار والنقاشات الجادة، وفي الحياة يجري نوعان من المناقشات والمداولات وما يحكم التباين بينهما هو الغرض منهما، هل يراد من الحوار والتداول الوصول حقاً إلى رأي موحد داخل الهيئة التنظيمية الواحدة، وهو ما يساعد في تعزيز وحدتها وتماسكها وتطور نشاطها، أو يراد منه تعميق التنافر وتأكيد الفردية والنزعة الشخصانية الدكتاتورية وإضعاف روح التشارك والانضباط في صفوفها لأغراض شخصية أنانية وبالتالي إشاعة الفوضى والتطاير والتطرف وروح الانشقاق في التنظيم على حساب الوحدة الفكرية والتنظيمية وأسلوب العمل الجماعي في التنظيم السياسي. العلة إذن ليست في ممارسة الديمقراطية من عدمها، وإنما في النوايا التي يراد أن تؤدي إليها هذه الممارسة، وعلاج التناقض في الآراء ووجهات النظر لا يأتي عن طريق إلغاء الممارسة الديمقراطية وكبت وقمع الآراء والأفكار المخالفة وحجب الرؤى المناقضة لرؤى القيادة، وفرض الآراء المعينة بالقسر بأسم الضبط التنظيمي. وإنما ينشأ بالممارسة الصبورة والانفتاح الرفاقي الديمقراطي الحر للتغلب على التناقضات الناشئة في الرأي في الهيئات الحزبية بمختلف مستوياتها الحزبية، وفي تعزيز العمل المشترك وتأكيد العمل الجمعي.

ونلاحظ هنا أن روح التنافر وشيوع العصبية والتجنجة في المناقشات تشتد في أيام المصاعب والمحن، والعكس من هذا، فان روح التضامن والسرعة في التوصل إلى الآراء الموحدة والالتزام بالعمل المشترك والانصهار في بوتقة الجماعة تتعاظم مع تزايد حجم الانتصارات وتحقيق المكاسب الفردية والحزبية.. عملاً بقول "أخوة أعداء أمام عند الانتكاسات، وأعداء أخوة أحباء عند المكاسب".. أما إذا نظرنا إلى المسألة من وجهة نظر ومن زاوية الخصوصيات الاجتماعية المختلفة، القومية والدينية والطائفية والعشائرية والقبلية والطبقية، فان الأمور نراها تختلف بصورة جلية، ففي أيام الانتصارات تعبر الأفكار عن مصالح تلك الخصوصيات بصورة جلية، ولاتجرء الأفكار التي تنشد المصالح الفردية على الظهور في أيام كهذه الأيام. أما في أوقات التراجعات والانتكاسات والاخفاقات فيحدث العكس.

وعلاج مثل هذه الحالات لا يأتي من خلال تشديد المركزية في عمل الهيئات القيادية، بل في أية هيئة حزبية من مستوى أدنى على حساب التخلي عن ممارسته الديمقراطية بأسم ممارسة الضبط الحزبي وتطبيق أحكام النظام الداخلي للتنظيم أو أية تبريرات أخرى من هذا القبيل تحت أية ذريعة كانت، رغم أن هذا العلاج هو الأقرب إلى التناول، والأكثر شيوعاً للأسف في التنظيمات والأحزاب ذات الفكر والتوجه الشمولي بشكل خاص، وإنما يأتي العلاج بالعمل الصبور الواعي للأفكار والمنطلقات النظرية والأيديولوجية التي تبناها التنظيم في أدبياته ومنهاجه السياسي ونظامه الداخلي، والقراءة الدقيقة للظروف الذاتية والموضوعية المحيطة لتصحيح الأفكار الخاطئة إن وجدت ووضعها في إتجاه المسار الصحيح بأتجاه تحقيق الأهداف الستراتيجية للتنظيم. لا خلاف في أن الوحدة الفكرية والتنظيمية المتينة قوة أكبر للهيئة الحزبية المعنية، ولا يمكن تحقيق هذه الوحدة في الهيئة الحزبية المعنية، بمجرد فرض الضبط الحزبي مهما كانت المبررات، ولا تعود في مثل هذه الحالة سوى أن تكون وحدة شكلية. بل إن الوحدة الحقيقية المنشودة هي تلك الوحدة التي تنشأ من خلال الأنضباط الذاتي الواعي والنابع من القناعة الحقة عبر التداول الديمقراطي للأفكار والذي يختلف بدوره عن ذلك الذي أصحابه يستمتعون بالخلاف مع الآخرين ويرون في ذلك الخلاف نوعاً من توكيد وتحقيق الذات العظيمة. إن وجود مثل هؤلاء في الهيئات القيادية للتنظيم السياسي هو بمثابة مرض عضال يستوجب إستئصاله قبل أن يستفحل ويصبح قاتلاً لا علاج له إذا أريد للحياة الحزبية أن تستقيم وتسير على مسارها الطبيعي وتستمر إلى نهاية المطاف المرسوم لها كما ينبغي أن تكون. إن الحقيقة النهائية لا توجد في الحياة ولا يمكن أن توجد، بل هي مرهونة بظروفها الموضوعية وبظروفها التأريخية. وإذا تعذر معرفة الواقع الموضوعي والتأريخي معرفة دقيقة وبصورة تامة وكاملة لا يكون بوسع الانسان معرفة إلا جوانب محددة من الحقيقة الموضوعية التي يبحث عنها، ومقياس الصحة والخطأ في هذا الجانب تقرره مصلحة الشعب والأمة وليس أي شيء آخر غيره من المصالح الذاتية والأنانية، كحب الشهرة والوجاهة والظهور بمظهر البطل القومي أو الوطني وإطلاق العنان لنفسه بالتصريحات الطنانة والرنانة والجوفاء في نفس الوقت عبر مختلف وسائل الاعلام من أجل خلق للذات صورة الشخصية المحورية في نضال الحزب من دون أن يشاركه فيها أحداً من رفاق الحزب كما هو الحال مع زعماء وقادة النازية والفاشية في ألمانيا وإيطاليا واسبانيا والبرتغال ومختلف قيادات الأنظمة الديكتاتورية والشمولية فيما بات يعرف بالعالم الاشتراكي أمثال ستالين وماو وبقية قادة الأحزاب الشيوعية والعمالية في اوربا الشرقية وآسيا وأمريكا الوسطى واللاتينية والمنطقة العربية والشرق الأوسط أمثال جمال عبد الناصر وصدام حسين والقذافي وحافظ الأسد وغيرهم الكثير الكثير والقائمة طويلة جداً.. إن اختمار هذه الأفكار ونزعات التفرد والاستئثار بسلطة القرار لدى أعضاء الهيئات القيادية في أي تنظيم سياسي تكون هي السبب في تجريد ذلك التنظيم من عناصر التجدد والتطور الايجابي وتوسيع وتفعيل القدرات على استيعاب المستجدات في الحياة وتجاوز الأخطاء والممارسات السلبية الشاذة والمنحرفة عن مسار التنظيم وغيرها من عناصر القوة والترابط والالتصاق والتفاعل مع الجماهير الحزبية بشكل خاص والجماهير الشعبية بشكل عام، وبالتالي إضعاف الوحدة الفكرية والتنظيمية داخل التنظيم السياسي ومن ثم حلول الكارثة، كارثة التفكك والانحسار والانحلال بشكل تدريجي إلى أن تصل الأمور إلى حافة الهاوية فينتهي عندها التنظيم السياسي وينتهي دوره في قيادة الجماهير الشعبية..

والأمثلة كثيرة لا حصر لها عبر مختلف بلدان العالم لمثل هذا التشوه للأحزاب والصعود وثم التفكك والانحلال والسقوط في الهاوية في النهاية من دون رجعة وهناك الكثير تسير الآن نحو هذا المصير كل ذلك بسبب الصراعات الأنانية والطموحات الشخصانية غير المشروعة لقياداتها التأريخية.

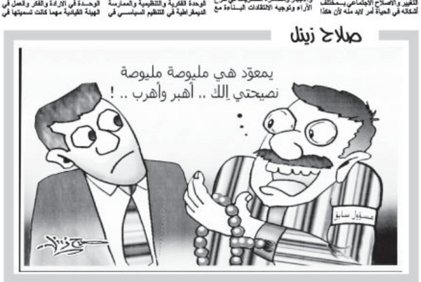صلاح زينل